محاولات لتجنب السيناريو الأسوء

بروكسل ولندن تتبادلان الاتهامات بشأن عرقلة اتفاق «بريكست»

ناتاشا برتود

دومينيك كامينجز

فيكتور أوربان

تتبادل بروكسل ولندن في الوقت الراهن اتهامات بعرقلة التوصل إلى اتفاق بشأن «بريكست»، وتلقي كل منهما المسؤولية، على الأخرى، وطالبت كل منهما الأخرى إلى بذل جهد إضافي لتفادي سيناريو الخروج دون اتفاق.

وأوردت وسائل إعلام بريطانية أن الاتحاد الأوروبي وبحسب «رويترز»، رفض طلبا من بريطانيا بإجراء محادثات بشأن الخروج من التكتل في الأسبوع الحالي، بينما أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون التزامه بالانفصال في 31 (أكتوبر) رغم احتمالية عدم التوصل لاتفاق.

وذكرت محطة «سكاي نيوز» أن المفوضية الأوروبية ترى أن اقتراحات جونسون الجديدة بشأن انفصال بريطانيا لا تقدم أي أساس لإبرام اتفاق خروج.

وقالت ناتاشا برتود، المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية، إن المحادثات بشأن خطة جونسون لاستبدال الترتيب الخاص بإيرلندا الشمالية لن تجري مطلع الأسبوع الحالي، مضيفة أن التكتل سيمنح بريطانيا «فرصة أخرى لعرض اقتراحاتها بالتفصيل» غدا الإثنين، معتبرة أن «اقتراحات المملكة المتحدة لا تشكل قاعدة للتوصل إلى اتفاق».

ويؤكد جونسون دائما أنه لن يطلب إرجاء الانفصال وعاود التأكيد على هذه النقطة ، وكتب على تويتر «اتفاق جديد أو لا اتفاق لكن لا تأجيل»، لكن حكومته أقرت لأول مرة بأنه سيرسل خطابا إلى الاتحاد الأوروبي لطلب إرجاء انفصال بريطانيا ما لم يتم التوصل لاتفاق بشأن الخروج بحلول 19 (أكتوبر).

ولم يفسر جونسون هذا التضارب الواضح لكن معارضيه يعتقدون أنه سيسعى لمخرج قانوني ما لتجنب طلب تمديد أو سيحاول الضغط على الاتحاد الأوروبي كي يرفض مثل هذا الطلب.

وذكرت صحيفة «تايمز» أن دومينيك كامينجز أبرز مستشاري جونسون ذكر أن الحكومة ستراقب التطورات في الأسبوع المقبل لكنها لن تغير موقفها في التفاوض.

واعتبر الأوروبيون أن العرض، الذي قدمه رئيس الوزراء البريطاني غير كاف لتجنب خروج فوضوي في 31 (أكتوبر).

في المقابل، ترى الحكومة البريطانية أن عرضها، الذي قدمته يشكل «تسوية عادلة ومنطقية»، وذكر متحدث بريطاني «نريد اتفاقا، والمفاوضات ستتواصل الإثنين على أساس عرضنا». ويهدف مشروع جونسون إلى إنهاء عقدة الحدود الإيرلندية عبر تجنب العودة إلى إجراءات المراقبة بعد «بريكست» بين جمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وإقليم إيرلندا الشمالية البريطاني الذي لن يعود جزءا من الاتحاد الأوروبي على غرار بقية أنحاء المملكة المتحدة.

لكن الأوروبيين لم يتعاملوا مع هذا الاقتراح بارتياح، معتبرين أنه يتضمن نقاطا «إشكالية» ويجب إعادة العمل عليه، ما دفع جونسون إلى التأكيد أنه قام بالخطوة المطلوبة منه، ويبقى على بروكسل أن تظهر «ليونة». ويقرر القادة الأوروبيون خلال قمتهم المقبلة في بروكسل يومي 17 و18 (أكتوبر) ما إذا كانت الظروف متوافرة للموافقة على إرجاء جديد لموعد خروج المملكة المتحدة.

ووعد جونسون بتنفيذ «بريكست» في 31 (أكتوبر) مهما كلفه الأمر، رغم قانون أقره النواب البريطانيون أخيرا يجبره على طلب الإرجاء لتفادي الخروج دون اتفاق مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية. وأشارت صحيفة «ديلي تلجراف» مجددا إلى إمكانية تدخل رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان لمصلحة جونسون في حال أجبر الأخير على طلب إرجاء «بريكست».

ويتطلب أي إرجاء موافقة الدول الأعضاء في الاتحاد بالإجماع، وأي خروج عليه سيكون كافيا لتعطيل القرار.

وأفاد مصدر في وزارة الخارجية المجرية بأنه «حتى الآن، ليس هناك طلب إرجاء، كما ليس هناك مجال للتكهنات».

«منظمة التجارة»: إزالة العراقيل أمام تجارة الخدمات البيئية

ناقش المفاوضون المعنيون بخدمات الوصول إلى أسواق الخدمات البيئية أمس مقترحات جديدة خلال اجتماع استثنائي لمجلس التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية.

وتسلط المقترحات الضوء على دور الخدمات البيئية في مساعدة الحكومات على التصدي لتغير المناخ وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويقول مقدمو المقترحات– أستراليا وسويسرا وكندا والمكسيك ونيوزيلندا– إن إزالة الحواجز، التي تعترض التجارة في الخدمات البيئية من شأنها أن تخفض تكاليف تنفيذ السياسات البيئية وتساعد الحكومات على تحقيق الأهداف البيئية.

وتشمل الخدمات البيئية في نظام تصنيف تجارة الخدمات في منظمه التجارة، الصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والصحة، وتخفيف الضجيج، وتنظيف غازات العوادم، وخدمات حماية البيئة والمناظر الطبيعية، وخدمات بيئية أخرى.

وتطورت صناعة البيئة بشكل كبير على مدى السنوات الـ15 الماضية نتيجة لتنامي الوعي البيئي والمعايير واللوائح البيئية المتزايدة الصرامة، ونتيجة لذلك، فإن نطاق المفاوضات في هذا القطاع توسع الآن بشكل أكبر مما كان عليه خلال جولة أوروجواي في 1994، حيث أدرجت الخدمات البيئية في مفاوضات الخدمات خلال (يناير) 2000.

وأعرب المشاركون عن اهتمامهم بتحسين التزامات الوصول إلى الأسواق، التي تعهد بها أعضاء المنظمة في القطاع بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات الذي أبرمته منظمة التجارة.

لكن مستوى الالتزامات بالقائمة متواضع، فمن بين 164 عضوا، هناك 59 فقط (بحساب الاتحاد الأوروبي واحد) لديه التزامات في بعض الخدمات البيئية على الأقل. وتبرز المقترحات، بين جملة أمور، أن التقدم التقني أتاح فرصا جديدة لتوريد الخدمات عبر الحدود، مشددة على أن توسيع التزامات الأعضاء بتوريد الخدمات عن طريق التجارة، يمكن أن يساعد في جذب الاستثمارات وتشجيع نشر التقنية الخضراء.

ألمانيا تدرس فرض ضريبة إضافية على تذاكر الطيران

تعتزم الحكومة الألمانية فرض ضريبة إضافية على تذاكر الطيران وفق المسافة التي يقطعها الراكب تراوح بين 3 و17 يورو لكل تذكرة كإجراء لحماية المناخ.

بحسب «الألمانية»، فقد جاءت الضريبة المقترحة ضمن المشروع الذي طرحته وزارة المالية الألمانية، وكان الحديث يدور في الأساس عن مبالغ أعلى.

مع ذلك، ظهرت انتقادات حادة لهذا الاقتراح من كل من قطاع الطيران ومن الحزب الألماني الحر، ويقضي المقترح بأن يُطبَّق ذلك بدءا من أول (أبريل) 2020، وتقول الخطة «إن ضريبة الطيران سترتفع على الرحلات الداخلية والمتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي بمقدار ثلاثة يوروات لتصل إلى 10.43 يورو على كل تذكرة نقطة انطلاقها مطار ألماني، أما المسافات التي تزيد على ستة آلاف كيلو متر فتصير الضريبة بمقدار تسعة يوروات لتصل إلى 32.57 يورو.

وفي حال المسافات الأطول من ستة آلاف كيلو متر سيفرض مستقبلا 58.63 يورو لكل تذكرة، ما يعني زيادة قدرها نحو 17 يورو عما كان مطبقا حتى الآن».

تسعى ألمانيا إلى إقناع دول الاتحاد الأوروبي بهدف اقتصاد بدون انبعاثات كربونية إضافية بحلول عام 2050.

أوضح يوخن فلاسبارت، وكيل وزارة البيئة الألمانية، خلال اجتماع مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج «الأمر يدور حول العثور على فرص تمكننا من إقناعهم بهدف جعل أوروبا محايدة مناخيا بحلول منتصف هذا القرن». ولم تعلن بولندا والتشيك والمجر على وجه الخصوص حتى الآن التزامها باستراتيجية الاتحاد الأوروبي طويلة المدى من أجل حماية المناخ، وفي المقابل، تدعم المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي هذا الهدف.

وأعلنت أستونيا عقب تردد طويل عزمها تعزيز الاستثمارات في مكافحة تغير المناخ، وتعني حيادية المناخ إنتاج كمية ضئيلة للغاية من الانبعاثات الكربونية والقيام بموازنة باقي الانبعاثات، عبر التوقف عن استخدام النفط والفحم والغاز مقابل استخدام الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة عبر تقنيات عزل المباني على سبيل المثال.

وتتطلب هذه الجهود نفقات تقدر بمليارات. ويرى الباحثون أن التطبيق السريع لحيادية المناخ هو الطريق الوحيد الذي سيؤدي إلى الحد من الاحترار العالمي.

«باي بال» تتراجع عن دعم عملة «فيسبوك» «ليبرا»

فقدت شركة فيسبوك شريكا مهما لعملتها المشفرة «ليبرا» حيث أعلنت شركة «باي بال» أنه ستتراجع عن دعمها.

وأصدرت شركة تحويل الأموال على الإنترنت بيانا بشأن هذا القرار بعد إغلاق أسواق الأسهم الأمريكية، لتؤكد تقارير إعلامية أفادت بخروجها من تحالف «ليبرا اسوسييشن».

ولم تحدد «باي بال» سببا لخروجها من التحالف، إلا أن وكالة أنباء بلومبرج وغيرها من وسائل الإعلام أفادت بأن هذه الخطوة جاءت في ضوء المعارضة السياسية القوية ومخاوف الأجهزة الرقابية.

وقالت «باي بال» «لا نزال نؤيد طموحات ليبرا ونتطلع إلى استمرار الحوار بشأن سبل العمل معا في المستقبل». وأكدت الشركة على أهمية شراكتها «الطويلة المدى والقيمة» مع فيسبوك. ووفقا لتقارير إعلامية، تدرس شركات «فيزا» و«ماستركارد» و«ستريب» التخلي عن دعم العملة المشفرة.

ومن المنتظر أن تتم إدارة العملة الرقمية المشفرة بواسطة تحالف «ليبرا اسوسييشن» من سويسرا. وعندما طرحت فيسبوك خططها في يونيو، كان لديها العديد من الشركاء المؤثرين.

وقال المدير التنفيذي في فيسبوك ديفيد ماركوس، المسؤول عن إطلاق المشروع الطموح، إنه سيتم الإعلان عن أعضاء تحالف «ليبرا اسوسييشن» الأسبوع المقبل، وفقا لتقارير.

وقال ماركوس في تغريدة على موقع تويتر في وقت سباق «أود أن أبلغكم أننا نعمل بكل هدود وثقة لتبديد المخاوف التي أثارتها ليبرا من خلال وضع النقاش بشأن قيمة العملات الرقمية في الواجهة».

ومنذ الإعلان عن المشروع، واجهت فيسبوك مخاوف من الأجهزة الرقابية والحكومة، نظرا لقاعدة المستخدمين الكبيرة لفيسبوك كوسيلة تواصل اجتماعي حيث يستخدمها 2ر4 مليار شخص شهريا، الأمر الذي أثار مخاوف من أن ليبرا يمكن أن تهدد سيادة العملة الوطنية وتتسبب في مشكلات كبيرة للأسواق المالية.

كما تعرض المشروع للتدقيق بسبب خصوصية المستخدمين وخطط فيسبوك لمنع استغلال النظام في غسل الأموال.

من جانبها، تؤكد فيسبوك أنها ترى أن ليبرا ستساعد أولئك الذين لا يستخدمون البنوك التقليدية في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وأوضحت أن المستخدمين سيكون بوسعهم استخدام العملة الرقمية لنقل الأموال عبر الحدود وتسديد قيمة المشتريات من السلع أوالخدمات الإلكترونية.

مصر تتصدر أهم الوجهات الاستثمارية إفريقياً للعام الثالث

للعام الثالث على التوالي، تصدرت مصر أهم الوجهات الاستثمارية على مستوى القارة الإفريقية، وقال بنك «الاستثمار الجنوب إفريقي»، وهو ثاني أكبر بنوك الاستثمار في قارة إفريقيا، في تقرير بعنوان «أين نستثمر في إفريقيا للعام القادم 2020»، إنه وضع مصر في المرتبة الأولى كأكثر الوجهات جذباً للاستثمار في إفريقيا للعام الثالث على التوالي، في حين تراجعت جنوب إفريقيا من المركز الثاني في العامين الماضيين إلى المركز الثالث هذا العام لتحل محلها المغرب خلال العام الجاري.

وتربعت مصر على قمة الدول الإفريقية الجاذبة للاستثمار، نظراً إلى تحسن بيئة الأعمال من خلال الإجراءات والبرامج الحكومية التي أدت إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ما ساعد على بروز موقع مصر على خريطة الاستثمار العالمية، وفقا لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

ويركز تقرير البنك، على 6 قطاعات أساسية لتقييم الوجهات الأكثر جذباً للاستثمار، وهي الموارد الطبيعية خاصة التعدينية، البيع بالتجزئة، التمويل، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعة، التشييد والبناء، والتي يراها التقرير مهمة لإطلاق إمكانات النمو في القارة الإفريقية، ويرى واضعو التقرير أن تلك القطاعات هي مفتاح النمو الشامل في جميع أنحاء القارة.

ووفق مكتب التمثيل التجاري المصري في بريتوريا، فإن واضعي التقرير يرون أن الخدمات المالية تلعب دورًا حاسمًا في تأمين مستقبل إفريقيا، وأنه بدون التمويل المستدام والائتمان التجاري يظل تطوير المشاريع في مجالات رئيسية مثل مشروعات البنية التحتية والرعاية الصحية والطاقة مفهوما نظرياً بدلاً من كونه واقعاً.

مصاعب كبيرة تواجه سندات لبنان المرتقبة

ذكرت وكالة «رويترز» في تقرير لها أن لبنان قد يحتاج إلى دعم من البنوك المحلية أو دول الخليج للاكتتاب في إصدار جديد لسندات دولية بينما يبدو المستثمرون الأجانب عازفين عن الشراء، مشيرين إلى قائمة طويلة من المشاكل لبلد مثقل بالديون.

ويستعد لبنان هذا الشهر لطرح سندات بالعملة الأجنبية بقيمة ملياري دولار تقريبا، على أن تُخصص الأموال التي ستُجمع من البيع لإعادة تمويل الديون المستحقة وتدعيم المالية العامة الهشة للبلاد.

لكن الاستجابة الدولية تبدو فاترة، بحسب الوكالة، حيث يميل مديرو الصناديق إلى الاحتراس في وضع أموال في دولة مثقلة بأحد أكبر أعباء الديون في العالم وتسعى جاهدة للتغلب على العديد من مواطن الخطر المحلية والجيوسياسية.

وقال فيكتور سابو مدير محفظة أبردين ستاندرد لرويترز: «يبدو أنهم يقتربون أكثر فأكثر من انهيار داخلي». كما تبدو الآمال ضعيفة في أن تتدخل صناديق الثروة السيادية أو حلفاء إقليميون آخرون للإنقاذ.

ومع وصول نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 140%، فإن لبنان في حاجة لسد عجز متزايد في ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي المنخفض بشكل ينذر بالخطر.

ومما يفاقم محنته تباطؤ تدفقات رأس المال من الخارج، والتي اعتمدت عليها بيروت لوقت طويل للمساعدة في تلبية حاجاتها التمويلية.

ووفقا لبيانات رفينيتيف، يواجه لبنان جدولا زمنيا مشحونا لسداد ديون بعملات أجنبية، حيث من المقرر سداد ديون بقيمة 1.5 مليار دولار في نوفمبر وديون أخرى بقيمة 2.5 مليار دولار في الفترة من مارس ويونيو في العام القادم. وقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة هذا الأسبوع إن البنك المركزي مستعد لسداد هذه المدفوعات، لكن مراقبين متشككون بشأن قدرة لبنان على مواصلة سداد ديونه بدون ضخ أموال من الخليج أو إجراء إصلاحات.

مخاوف الركود تلقي بظلالها على عوائد السندات الأميركية

ارتفعت أسعار السندات الأميركية لسادس جلسة على التوالي دافعة العائد على سندات الخزانة لأجل عامين إلى أدنى مستوى منذ سبتمبر 2017 وسط علامات على تباطؤ في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في أميركا أذكت المخاوف من ركود. وانخفض العائد على سندات الخزانة لأجل عامين، الذي يعكس توقعات المستثمرين لأسعار الفائدة، بمقدار 10.2 نقطة أساس إلى 1.38% بعد هبوطه 7.2 نقطة أساس.

وأشارت تقارير إلى أن التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيخفض أسعار الفائدة هذا الشهر بواقع 25 نقطة أساس من نطاقها الحالي البالغ 2.0%–1.75%، قفزت إلى 88.2% من 39.6%.

وتراجع العائد على سندات الخزانة القياسية لأجل عشر سنوات 6.8 نقطة أساس إلى 1.529%، بينما انخفض العائد على سندات الخزانة لأجل 30 عاما بواقع 5.3 نقطة أساس إلى 2.034%.

توقف نمو أنشطة الشركات في منطقة اليورو خلال سبتمبر

توقف نمو أنشطة الشركات بمنطقة اليورو في سبتمبر إذ يؤثر انكماش أنشطة التصنيع على نحو متزايد على قطاع الخدمات بحسب مسح أظهر ضآلة فرصة حدوث تحسن هذا الشهر.

ستكون هذه قراءة مخيبة للتوقعات لصناع السياسات بالبنك المركزي الأوروبي الذين تعهدوا الشهر الماضي بتقديم التحفيز لأجل غير مسمى من أجل إنعاش الاقتصاد المكروب لمنطقة اليورو التي تضم 19 دولة. ونزلت القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات المجمع لمنطقة اليورو من آي.إتش.إس ماركت، الذي يُعتبر مقياسا جيدا لمتانة الاقتصاد بصفة عامة، إلى 50.1 في سبتمبر أيلول من 51.9 في أغسطس .

كانت القراءة الأولية أعلى من ذلك إذ بلغت 50.4، ويزيد أحدث رقم قليلا فحسب على مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش. وقال كريس وليامسون كبير الاقتصاديين لدى آي.إتش.إس ماركت «اقتصاد منطقة اليورو توقف عن النمو في سبتمبر ، ومسوح مؤشر مديري المشتريات ترسم الصورة الأكثر قتامة منذ فترة النمو الحالية التي بدأت في منتصف 2013».

وأضاف «النزول يُعطي أيضا مؤشرات أخرى على امتداد الأثر من التصنيع إلى الخدمات».

وقال وليامسون إن مؤشر مديري المشتريات ينبئ بأن اقتصاد المنطقة سينمو 0.1 بالمئة في الربع الجاري على أفضل تقدير، انخفاضا من نمو 0.2 بالمئة متوقع في استطلاع أجرته رويترز الشهر الماضي. وتدل مؤشرات النظرة المستقبلية في المسح على أن تلك التوقعات لن ترتفع إذ انخفض الطلب عموما بأسرع وتيرة منذ منتصف 2013، لتركز الشركات على دفتر مشاريعها القائمة كي تحافظ على النشاط. وهبط المؤشر المجمع للأعمال الجديدة إلى 48.7 من 50.5. وفي ظل توقف النمو، قلصت الشركات بقطاع الخدمات خطط التوظيف. وهبط مؤشر التوظيف إلى 53.0 من 53.2 وهو أدنى مستوياته منذ يناير كانون الثاني.